

فريضة الزكاة

بقلم
عبد الرزاق نوفل

الشعب

دار الفکر للطباعة والنشر
توزيع: دار الفکر

فريضة الزكاة

بقلم

عبد الرزاق نوفل

الشعب

الطبعة الأولى: ١٩٥٤
الطبعة الثانية: ١٩٥٤
الطبعة الثالثة: ١٩٥٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه المجموعة من السلسلة الإسلامية ، إنما نهدفت إلى بيان
حقائق الإسلام وما تحققه عباداته وتكاليفه للفرد والمجتمع ،
وإن كانت هذه المجموعة تتخذ الطابع العلمي في معالجتها
لأمور الإسلام ، لأن العلم هو طابع هذا العصر ولغته العالية ،
فإن بساطة أسلوبها تجعلها قادرة على تحقيق الهدف من إخراجها
على هذه الصورة المبسطة ، ألا وهو وضعها بين أيدي أكبر عدد
ممن يستطيعون قراءتها فيتمكنوا من استيعابها ..
وهذا الكتاب ..

من هذه السلسلة وهو (فريضة الزكاة) إنما يهدف إلى
تعريف الناس بفريضة الزكاة وأهدافها وبيان أحكامها ..
نسأل الله سبحانه وتعالى أن يقبل زكاتنا وأن يجزيك بها
قوابلنا . آمين .

عهد الرزالي نوفل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ،
وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ،
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الزكاة أحد أركان الإسلام

الزكاة رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْعَبْدِيَّةِ الْخَمْسَةِ ، وَقَدْ
فَرَضَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَطَالَبَهُمْ بِهَا وَأَمَرَهُمْ
بِأَدَائِهَا فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، فَقَدْ قَالَ جَلَّ
شَأْنُهُ 1

«وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ
تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ» .
«وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا
وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ
أَجْرًا» .

«فَأَقِمْ الصَّلَاةَ وَآتِ الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ
فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ» .

وَلَقَدْ تَكَرَّرَتْ الزَّكَاةُ فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةٍ مِنَ آيَاتِ
الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَجَاءَ الْأَمْرُ بِهَا مَقْرُونًا بِالصَّلَاةِ فِي مُعْظَمِ
الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ مِمَّا يُؤَكِّدُ أَهْتَامَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِالزَّكَاةِ قَدَرِ
اهْتِمَامِهِ بِالصَّلَاةِ .

وَالزَّكَاةُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي قُرِئَتْ فِي الْأَدْبَانِ السَّابِقَةِ ،
فَلَقَدْ قُرِئَتْ الزَّكَاةُ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي مُخْتَلَفِ الرِّسَالَةِ ، إِذْ

تُفَرِّدُ آيَاتُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْرُ أَمْرِ بِهِمَا
بَنِي إِسْرَائِيلَ وَذَلِكَ بِالنَّصِّ الشَّرِيفِ :

«وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ .
وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ » .

وَكَانَتْ الزَّكَاةُ ضِمْنَ مَا أَوْصَى بِهِ اللَّهُ جَلَّ شَأْنُهُ مِيزَانًا
هَيْسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَأَمَرَهُ بِهَا وَبِالصَّلَاةِ طَوَالَ حَيَاتِهِ
وَذَلِكَ بِالنَّصِّ الْكَرِيمِ :

«قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا . وَجَعَلَنِي
مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا .
وَلَأَهْمِيهِ الزَّكَاةَ وَخَطُورَتِهَا فَقَدْ وَعَدَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
الَّذِينَ يُؤْتُونَهَا أَجْرًا عَظِيمًا ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ :

«وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا» .

وَلَيْسَ أَكْثَرُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ الَّتِي تَهْفُوا إِلَيْهَا النَّفُوسُ فِي
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالَّتِي هِيَ الْمَطْلَبُ الْوَحِيدُ لِكُلِّ إِنْسَانٍ فِي الْآخِرَةِ ،
قَدْ كَتَبَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِلَّذِينَ يُؤَدُّونَ الزَّكَاةَ وَذَلِكَ بِنُصْنِ
الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ :

«وَرَحِمَتِي وَمِسْعَتُ كُلِّ شَيْءٍ فَسَاكُتُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ
وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ» .

وَكَذَلِكَ بِالنِّصِّ الْكَرِيمِ :

«وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ
وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ
اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» .

وَأَمَّا الَّذِينَ لَا يُؤدُّونَ فَرِيضَةَ الزَّكَاةِ الْمُسْتَحَقَّةِ عَلَيْهِمْ فَهُمْ
كَفَرَةٌ نَجِبٌ عَلَيْهِمُ التَّوْبَةُ وَإِلَّا فَانَّ حُكْمَهُمْ حُكْمُ الْمُرْتَدِّينَ حَيْثُ
أَمَرَ سَيِّدُنَا أَبُو بَكْرٍ الصَّلَاحُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِقِتَالِ أَهْلِ الرَّدَّةِ
حِينَ امْتَنَعُوا عَنْ آدَاءِ الزَّكَاةِ فَقَالَ : «وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا
كَانُوا يُؤدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَجَاهَدْتُهُمْ
عَلَيْهِ.. وَاللَّهِ لَأَقَاتِلَنَّ مِنْ فَرَقٍ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ» . وَلَعَلَّ حَظْوَرَةَ
الزَّكَاةِ تَرْجِعُ إِلَى أَنَّهَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ كُلِّهِ ، فَهِيَ -
- عِلَاوَةً عَلَى أَنَّهَا أَحَدُ مَصَادِرِ الْمَالِ لِلأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ - تُعْتَبَرُ الرِّسَالَةُ
الْإِيجَابِيَّةُ لِتَعَاوُنِ الْمَجْتَمَعِ وَتَحَابِّ أَفْرَادِهِ بِمَا يَبْدُلُهُ غَنِيِّهِمْ
لِفَقِيرِهِمْ طَوَاعِيَةً وَعَنْ طَيْبِ خَاطِرٍ وَبِمَا يَسَاعِدُ بِهِ الْقَائِدُ الْمُسْكِينُ
بِرَغْبَةٍ وَمَحَبَّةٍ :

وَلِذَلِكَ فَقَدْ أَوْصَى سَيِّدُنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِالزَّكَاةِ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ فَقَالَ : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ :
شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ
وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَصَوْمِ رَمَضَانَ وَحَجِّ الْبَيْتِ » ، وبذلك فالزكاة
إحدى دعائم الإسلام الخمس وركن من أركانه .

وقال عليه الصلاة والسلام : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ أَتَانِي مِنْ
رَبِّي فِي الْمَنَامِ فَقَالَ لِي : يَا مُحَمَّدُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا زَكَاةَ لَهُ ،
وَلَا زَكَاةَ لِمَنْ لَا صَلَاةَ لَهُ ، مَا نِعُ الزَّكَاةَ فِي النَّارِ وَالْمُتَعَدِّي فِيهَا
كَمَا نِعِيهَا » . ولهذا فإنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرْسَلَ رَسُولَهُ
يَدْعُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ أَوْصَاهُمْ بِدَعْوَةِ النَّاسِ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ ثُمَّ آدَاءِ
الزَّكَاةِ تَوَخَّلَ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرِّدَ عَلَى فَقَرَائِهِمْ ، كَمَا حَدَّثَ عِنْدَمَا
بَعَثَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ لَهُ : « إِنَّكَ
قَدَّمْتَ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ
اللَّهِ تَعَالَى فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ تَعَالَى فَانْخَبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَرَضَ عَلَيْهِمْ
زَكَاةً تَوَخَّلَ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرِّدَ عَلَى فَقَرَائِهِمْ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا
فَإِنَّ ذَلِكَ فَخْذٌ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ
لِإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ » .

وهذه الأحاديث إنما هي على ضوء ما جاء في القرآن الكريم
خاصا بالزكاة ، فقد توعدت الآيات الشريفة الذين لا يؤتون
الزكاة بعذاب شديد إذ يقول الله جل شأنه لنبيه في نص الآيات
الكريمة :

« قُلْ : إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ
فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ . الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ
الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ » .

« قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ . الَّذِينَ
هُمْ يُرَاكُونَ . وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ » . والماعون هو الزكاة في قول
أكثر العلماء .

وَيَقُولُ جَلَّ شَأْنُهُ :

« وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُخْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتَنُوتَى
بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَلَوْ قُوا
مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ » .

والكنز هو كل مال لا تؤدى زكاته وإن لم يكن مدفونا ،
وأما المال الذي تؤدى زكاته فليس يكنز وإن كان مدفونا .

وَيَقُولُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى :

«وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» .
وَالْبُخْلُ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ هُوَ عَدَمُ آدَاءِ الزَّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ عَلَيْهِمْ
لِيَمَّا وَهَبَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ .

وَيَقَرَّرُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ أَنَّ آدَاءَ الْمَشْرُكِينَ لِلزَّكَاةِ هُوَ شَرْطُهُ
مِنْ شُرُوطِ قَبُولِ تَوْبَتِهِمْ ، وَبِذَلِكَ وَجَبَ الْكَفَّ عَنْ حَرْبِهِمْ وَإِنْتِهَاءُ
فِتْنَانِهِمْ وَإِخْلَاءُ سَبِيلِهِمْ ، وَذَلِكَ بِالنَّصِّ الْكَرِيمِ :

«فَإِذَا تَسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ
وَتَحْلُواهُمْ وَاحْضُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا
الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» .

كَمَا أَنَّهَا الدَّلِيلُ عَلَى دُخُولِهِمْ الْإِسْلَامَ ، وَبِذَلِكَ نَقُومُ
الْأُخْرَى مَعَهُمْ وَذَلِكَ بِنَصِّ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ :

«فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَلِأَخْوَانِكُمْ فِي الدِّينِ» .

أقسام الزكاة ومقاديرها

تَنْقَسِمُ الزَّكَاةُ إِلَى قِسْمَيْنِ رَثِيمَيْنِ أُولَاهُمَا زَكَاةُ الْفِطْرِ
وَتُسَمَّى أَيْضًا زَكَاةَ الْبَدَنِ أَوْ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ، وَقَدْ أَمَرَ بِهَا النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّنَةِ الَّتِي فُرِضَ فِيهَا صِيَامُ شَهْرِ
رَمَضَانَ وَذَلِكَ قَبْلَ الزَّكَاةِ . فَلَقَدْ خَطَبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
قَبْلَ يَوْمِ الْفِطْرِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَقَالَ : «أَدُّوا صَاعًا مِنْ بُرٍّ
أَوْ قَنْحٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ عَنْ كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ صَغِيرٍ
أَوْ كَبِيرٍ» . وَذَلِكَ كَمَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّازِقِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ
عَبْدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ . وَرَوَى الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا قَالَ : «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ
مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ
وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» . وَبِذَلِكَ
كَانَتْ زَكَاةُ الْفِطْرِ هِيَ أَوَّلُ مَا فُرِضَ مِنَ الزَّكَاةِ ،

وَتَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحُرِّ الْمَالِكِ لِقَدْرِ الزَّكَاةِ
بَعْدَ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ مَنْ يَحُولُ لِيَوْمِهِ وَلَيْلَةٍ عَنْ نَفْسِهِ وَعَمَّنْ تَلَزَمَتْهُ
تَقَفُّهُ مِنْ زَوْجَةٍ وَأَبْنَاءٍ وَخَدَمٍ وَكُلِّ مَنْ يَقُومُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ
مِنْ آبَاءٍ وَغَيْرِهِمْ . وَالتَّعَدُّ لِلْقَدْرِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ تُخْرَجَ بِهِ

الزكاة يجد أنها تُعتبر زكاة عامة يشترك في أدائها أكبر عدد ممكن من المجتمع الإسلامي ، فكل من لديه أكثر من قوته وقوت من يتولّى ليوم وليلة وجبت عليه زكاة الفطر .

ومن يتأمل قدر الزكاة الواجبة يجدها قليلة إلى درجة نجعل كل إنسان يقبل على إخراجها طوعية وبرغبة ، ويحس بالراحة والسعادة إذ يؤدي قرضاً واجب الأداء ولا يحس بمسقة أو إرهاب في أدائه ؛ فقدّر زكاة الفطر ، وهو صاع من تمر أو شحير أو قمح أو أرز أو أذرة أو غير ذلك مما يتغذى عليه هالبيّة الناس عن كل فرد ، ليس بالكثير الذي يشعر به الإنسان عند إخراجِهِ ، والصاع يساوي بالكيل المصريّ قدحاً وثلاثاً أو قدحين . وعند الحنفية الصاع يُقدّر بقدحين وثلاث ، وإذا أُخرجت الزكاة من القمح يكون القدر نصف ذلك أي قدحاً وسدساً عن كل فرد ، وقيمتها نقدًا بالتقدير الماليّ حوالي عشرة قروش مصريةً للفرد تقريباً . وتُجيزُ بعض المذاهب أن يخرج الإنسان قيمة هذه الزكاة نقدًا ، بل لعلّ هذا هو الأفضل لأنه أكثر نفعاً للفقراء إذ بالنقد يتمكن الإنسان أن يواجه مطالبه العاجلة ، فقد يأخذ الزكاة النقدية فقير محتاج إلى دواء لو كساه فيكون ذلك أفضل من إعطائه الزكاة حبوباً .

وَتُؤَدَّى زَكَاةُ الْفِطْرِ بَيِّنَ بَيِّنَاتٍ يَنْوِي الْإِنْسَانُ إِخْرَاجَهَا ، فَلَا بُدَّ
 مِنَ النِّيَّةِ ، فَيَحْتَجِزُ الْإِنْسَانُ مِنْ مَالِهِ الْقَدْرَ الْوَاجِبَ إِخْرَاجَهُ عَنْهُ
 يَعُولُ بِنِيَّةِ زَكَاةِ الْفِطْرِ وَيَخْرُجُ لِأَدَائِهَا فِي آخِرِ رَمَضَانَ ، وَلَا بُدَّ
 مِنْ دَفْعِهَا لِلْمَحْتَاجِينَ قَبْلَ الْخُرُوجِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ وَذَلِكَ حَسْبَا قَالَ
 ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بِزَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ » .. وَقَدْ
 اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ وَقْتَ إِخْرَاجِهَا هُوَ آخِرُ رَمَضَانَ ، إِلَّا أَنَّهُمْ
 اخْتَلَفُوا فِي مَوْعِدِهَا وَهَلْ هُوَ غُرُوبُ شَمْسِ لَيْلَةِ الْفِطْرِ أَوْ طُلُوعُ
 الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْعِيدِ ؟ .. وَقَالَ الْبَعْضُ بِحَوَاطِيقِ تَقْدِيمِهَا يَوْمًا أَوْ
 يَوْمَيْنِ ، وَفِي رَأْيٍ آخَرَ بِجُوزِ التَّقْدِيمِ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ .. فَمَا
 دَامَتِ النِّيَّةُ قَدْ عَقِدَتْ عَلَى إِخْرَاجِ زَكَاةٍ وَتَحَدَّدَ قَدْرُهَا وَأَدَّاهَا
 الْإِنْسَانُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَهِيَ مَقْبُولَةٌ بِحَيْثُ لَا تَتَأَخَّرَ عَنْ يَوْمِ
 الْعِيدِ وَإِلَّا انْتَفَى الْهَدَفُ مِنْهَا وَأَصْبَحَتْ صَدَقَةً شَأْنُهَا شَأْنُ الصَّدَقَةِ
 يَقْدُمُهَا الْإِنْسَانُ فِي أَيِّ وَقْتٍ عَلَى مَدَارِ السَّنَةِ ، وَذَلِكَ بِنَصْنِ
 حَدِيثِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ
 وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ
 الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ الْفَقْرِ وَالرَّقَبَةِ وَطَعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ مِنْ

أدائها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أدائها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات .

هذا ولا تسقط زكاة الفطر بالتأخير في أدائها فهي واجبة الأداء ، ومهما تأخر الإنسان فإن كل ما عليه من زكاة الفطر عن نفسه وعن من يؤول لا يسقط . بل يظل كدَيْن واجب الأداء علاوة على ما يستحق من عقاب على التأخير ، فكل إنسان عليه زكاة لفطره وتأخر عن أدائها في ماضيهِ فعليه أن يسرع بسداد ما يعلم وأن يستغفر الله سبحانه عما لا يعلم ، وأن يتوب إلى الله توبة كاملة شاملة وأن يستشعر الندم على ما أخر في أدائه من زكاة الفطر وذلك قبل انتهاء الأجل الذي لا يعلم حينه أى إنسان ، فيحاسب على ما في ذمته منها في يوم لا ينفع الإنسان فيه ما خبسه من مال . . ولا يفيدُه الندم على ما قصر في أداء ما فرضه الله عليه .

والقسم الثاني للزكاة هو زكاة المال ، ويُسَرَطُ ، لِيُجَوِّبَهَا أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مُسْلِمًا ، فَبِئْسَ ثَلَاثُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، فَعَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يُخْرِجَ مَالَهُ فَرِيضَةً مُقَرَّرَةً مِنَ اللَّهِ وَاجِبَةً الْأَدَاءُ ، وَأَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ حُرًّا ، فَلَا زَكَاةَ عَلَى الرَّقِيقِ وَإِنْ كَانَ الرَّقِيقُ وَجَدَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ ، فَقَدْ ضَيَّقَ الْإِسْلَامُ الْحَيِيفَ مِنْ مَصَادِرِ الرِّقِّ

وأفسح مجالات العنق بحيث انتهى الرق في المجتمع الإسلامي وأصبح بذلك الرق مغنوماً في الدول الإسلامية ، وبهذا تجب الزكاة على الجميع باعتبارهم أحراراً إلا إذا وجدت أفراد من الرقيق فإنهم يعفون من أدائها .

وتجب الزكاة على البالغ وإن لم تجب على الصبي تكليفاً فإنها واجبة في ماله ، وبذلك فإن على الولي إخراجها من مال القاصير بقدرها المحدود .

كما تجب على العاقل إذ أن المجنون لأنه لا يعي ولا يفهم لا تجب عليه وإنما تجب على ماله ، فعلى من يدير شؤون المجنون أن يخرج النصيب المقرر من ماله للزكاة .

وتجب الزكاة على من يملك النصاب المقرر إخراج زكاته ، فمن لم تصل ملكيته إلى الحد المقرر زكاة المال عليه فإنه يعفى منها .

وتستحق الزكاة بمرور المدة المحددة على النصاب وهي الحول الكامل للمال ، أي اثنا عشر هلالاً تمر على المال الموجود عند الإنسان فيما عدا الزروع والنهار فإن موعد استحقاق زكاتها هو يوم حصادها أي عند تمام نضجها وكمال استوائها ، وذلك بنص القرآن الكريم في الآية الشريفة :

« كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ » .

أَمَّا الْأَنْوَاعُ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ فَهِيَ :

النَّعَمُ وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَتَشْمَلُ الْجَامُوسَ .. وَالْغَنَمُ وَتَشْمَلُ الْمَاعِزَ .. وَلَا زَكَاةَ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْحَيَوَانِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ فَفِيهَا زَكَاةُ التَّجَارَةِ .

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا بِشَرْطٍ أَنْ تَكُونَ سَائِمَةً أَيْ تَرْعَى الْكَلَاءَ الْمُبَاحَ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ فِلَةٍ مَثُونَتِهَا وَتَوَافَرَ نَسْلُهَا وَلَحْيِهَا وَإِذْرَارِهَا بِلا كَلْفَةٍ أَوْ نَفَقَةٍ . أَمَّا إِذَا كَانَتْ مَعْلُوقَةً أَوْ عَامِلَةً فَلَا زَكَاةَ فِيهَا لِمَا تَعْتَكِفُهُ مِنْ مَالٍ وَجَهْدٍ فِي عِلْفِهَا ، وَالْعَامِلَةُ فَلِأَنَّهَا تُنْتِجُ بِعَمَلِهَا فِي الْحَرْثِ أَوْ الرَّيِّ الزَّرْعَ الَّتِي تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا فَكَأَنَّ زَكَاةَ الزَّرْعِ تَشْمَلُ زَكَاةَ الْحَيَوَانِ الْعَامِلِ أَيْضًا .

وَأَمَّا نَصَابُ زَكَاةِ النَّعَمِ فَهُوَ :

فِي الْإِبِلِ يَسْتَحِقُّ أَوَّلَ نِصَابٍ إِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا فَيَكُونُ قَدْرُ الزَّكَاةِ فِيهَا شَاةً ، ثُمَّ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةً ، إِلَى أَنْ يَبْلُغَ عِدْدُهَا خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ (وَهِيَ مَا أَتَمَّتْ سَنَةً وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ) ، وَإِذَا بَلَغَتْ سَنًا وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بَنْتُ لَبُونٍ (وَهِيَ مَا بَلَغَتْ سَنَتَيْنِ وَدَخَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ) ، وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِجَّةً

(وهي التي أتممت ثلاثة أعوام ودخلت في الرابع) . وإذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة (وهي التي دخلت في الخامسة) ، فإذا بلغت ستاً وسبعين ففيها بنتاً لبون ، وفي إحدى وتسعين حقتان إلى مائة وعشرين . فإذا زادت ففي كل أربعين ابنة لبون ، وفي كل خمسين حقة .

وفي البقر فإن أول نصابها ثلاثون ، فإذا بلغت ففيها تبعة أو تبعة (وهي ما أتممت الحول ودخلت في الثانية من عمرها) ، وإذا بلغت أربعين ففيها مسنة (وهي ذات الحولين ودخلت في الثالثة) ، وإذا زادت على ذلك ففي كل ثلاثين تبعة أو تبعة ، وفي كل أربعين مسنة وهكذا .

وأول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة من جنس الغنم ، فإذا كانت ضأناً تعين الإخراج منها وإن كانت معزاً فالإخراج من المعز وإن كانت الغنم ضأناً ومعزاً كانت الشاة من الجنس الغالب ، تكون ضأناً إذا كانت أغلبية القطيع من الضأن ، ومن المعز لو كانت أغلبية القطيع من المعز . وإذا بلغت الغنم مائة وإحدى وعشرين ففيها شاتان ، فإذا بلغت مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه ، وفي كل مائة تزيد على ذلك شاة .

والنوع الثاني الذي تجب فيه الزكاة هو الذهب والفضة ،
وتجب إذا بلغا النصاب ، ونصاب الذهب عشرون مثقالاً والمثقال
يُعَادِلُ الدينار تقريباً ، وبذلك فإن قيمة النصاب من الذهب
بالعملة المصرية هي اثنا عشر جنيهاً ، وأما الفضة فنصابها مائتا
درهم ، أي نحو ستة جنيهات مصرية .

وقيمة الزكاة المقررة هي رُبُعُ العُشْرِ أي اثنان ونصف في
المائة من قيمتها ، ويشترط لجوبها أن يكون قد مرَّ الحولُ عليها
وَأَلَّا تكون مسيكةً إِذْ لَا زَكَاةَ فِي السَّيِّئَاتِ وَلَا فِي الْحُلِيِّ الْمُسْتَعْمَلَةِ
لِلزينة إِلَّا فِي مذهبِ الْحَنَفِيَّةِ . وَيَلْحَقُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عُرُوضُ
مِنَ التَّجَارَةِ فَتُؤَخَذُ زَكَاتُهَا بَعْدَ تَقْوِيمِهَا عَلَى رَأْسِ الْمَالِ ، وَقَدْ رُفِئَ
نَفْسُ قَدْرِ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِلَى رُبُعِ الْعُشْرِ أَوْ مَا يُسَاوِي اثْنَيْنِ
وَنَصْفًا فِي الْمَالَةِ .

والنوع الثالث للزكاة هو زكاة الزرع والثمار وتجب على
الحبوب كالحنطة والشعير وثمار النخل والكروم إذا بلغت
نصاباً قدره خمسة أَوْسُقٍ وتقلير ذلك ما يُقَابِلُ أربعة
أَرَادِبٍ وَكَيْلَتَيْنِ بِالْكَيْلِ الْمِصْرِيِّ . وَالوَاجِبُ إِخْرَاجُهُ هُوَ نِصْفُ
الْعُشْرِ إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ الْمَرْبُوعَةُ تُرَوَّى بِالْأَلَاتِ فَتَحْتَاجُ لِلذَّكَ
إِلَى كَلْفَةٍ وَنَفَقَةٍ . وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ تَسْقَى بِدُونِ إِنْفَاقٍ

كالحاصل التي تنمو على المطر أو من عُيُون تُرْسِلُ الماء إلى الأرض بلا كلفة من صاحبها فيجب إخراج العُشْرِ من مَحْصُولِهَا .

هذا ولا تجب الزكاة في دُور السكَنِ والنيابِ الخاصة للاستعمالِ ودوابِ الركوبِ ، وكذلك لا تجب في الجواهر كاللؤلؤ والياقوت والزُّبرجد ونحوها إذا لم تكن للتجارة ، ولا تجب في الكسب غير المتخفِ للتجارة ، ولا في آلة العمل اليَدَوِيَّة التي يحتاج إليها المُتَكسِّب ببيعهِ كالمُنشَار والقِدوم والمقاييس المختلفة وأمثال ذلك .

وإذا كانَ هذا هوَ النصيبُ المقرر الذي فرضه اللهُ سبحانه وتعالى على ما أنعمَ به جلَّ شأنه على عِبَادِهِ ، فإنَّ الإنسانَ يجبُ عليه أنْ يُحاولَ جَاهِدًا أَنْ يُؤَدِّيَهُ بِالْقَدْرِ الذي يَطمُنُّ به على أَنَّهُ قَدْ أَتَمَّ السَّدَادَ وَأَوْفَى بما يَسْتَحِقُّ عليه تمامًا ، وما زادَ عما وَجِبَ عليه فاللهُ سبحانه وتعالى سَيَكْتُبُ لَهُ به من الثوابِ والمَغْفِرَةِ والرحمةِ ما سَيَجْعَلُهُ يَتَمَنَّى لو تَحَرَّرَ مِنْ كُلِّ مَالِهِ وتنازلَ عن كُلِّ ما يملكُ اللهُ جلَّ شأنه ، بعكسِ الإنسانِ لو أَدَّى أَقلَّ ممَّا يَسْتَحِقُّ عليه من الزكاةِ فَحُسِبَ عَلَى ذَلِكَ حسابًا عسيرًا وما يَنْفَعُهُ ما أَدْخَرَ من مالٍ وحافظَ عليه في حَيَاتِهِ الدُّنْيَا بعدَ أَنْ انتهتِ الدُّنْيَا وما عليها وزالَ المالُ وبقيَ الحسابُ . وعلى الإنسانِ

وهو يحدد نصيب الزكاة المفروض عليه أن يعلم تمامًا بأن لا رقيب عليه من أهل الدنيا .. وأنه يستطيع بسهولة ويُسر أن يتلاعب في الحساب وأن يُعَدِّل من قيمة الزكاة ويُغَيِّر من قدرها . . إلا أن الله سبحانه وتعالى يراه ويعلم تمامًا ما يُخْفِي وما يُعْلِنُ وأنه وحده العليمُ الخبيرُ الذي يَعْلَمُ قيمة ما أعطاه تمامًا . . وقيمة ما يستحقُّ عليه من الزكاة تمامًا . . وأن الله جلَّ شأنه يقول في كتابه العزيز :

« وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ » .

ويقول كذلك سبحانه وتعالى :

« ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقَّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ » .

وَصَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ وهو يقول لرسوله الأمين :

« وَإِنْ مَا تُرِيدُكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ » .

كَمَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ وَهُوَ يُخْرِجُ النَّصِيبَ الْمَقَرَّرَ عَلَى مَا يَمْلِكُ أَنْ يَتَغَيَّرَ شَأْنُهُ وَيَتَفَكَّرَ فِيهَا هُوَ يَعْلَمُهُ وَأَنَّهُ يُؤْدِي بِذَلِكَ فَرِيضَةً قَرَضَهَا اللَّهُ عَلَيْهِ فَهُوَ فِي عِبَادَةٍ وَيَجِبُ عَلَيْهِ لذلك

أَن يَكُونَ مُخْلِصًا فِي أَدَائِهَا أَمِينًا عِنْدَ إِخْرَاجِهَا . . فَإِنِ أَخْرَجَ
رَكَاتَهُ مِنَ الْحَيَوَانِ أَوْ مِنَ الثَّمَارِ فَوْنُ أَفْضَلٍ مَا جَادَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِهِ ..
أَوْ عَلَى الْأَقَلِّ مِنْ إِنْتَاجِ الْحَيَوَانِ وَالثَّمَارِ دُونَ أَن يُحَاوَلَ إِخْرَاجُ
الْأَقَلِّ شَأْنًا وَالْأَسْوَأَ حَالًا ، إِذْ أَنَّ اللَّهَ جَلَّ شَأْنُهُ نَهَى عَنْ ذَلِكَ
حَتَّى فِي الْإِنْفَاقِ إِذْ يَقُولُ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ :

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا
أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَكُنْتُمْ
بِأَخْلَافِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ .

فَكَيْفَ إِذَا بِالْإِنْسَانِ وَهُوَ يُخْرِجُ حَقَّ اللَّهِ ؟

هَلْ يَفْكَرُ الْإِنْسَانُ أَن يُخْرِجَ أَقَلَّ مِمَّا فَرَضَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ؟

وَهَلْ يُحَاوَلُ أَنْ يُخْرِجَ مَا فَرَضَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ أَسْوَأَ مَا عِنْدَهُ ؟

وَمَا أَخْبَرَهُ !!

أَلَيْسَ اللَّهُ جَلَّ شَأْنُهُ هُوَ الْقَائِلُ فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ :

«أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى .

جباية الزكاة ومصارفها

الزكاة ليست مِنحة يُقَدِّمُهَا الْغَنِيُّ لِلْفَقِيرِ كما أَنَّهَا ليست هبة يُحَسِّسُ عِنْدَهَا الْفَقِيرُ بَأَنَّهُ مَوْضِعُ الْعَطْفِ مِنَ الْغَنِيِّ ، كما أَنَّهَا ليست إِحْسَانًا يُبَدِّلُ وَلَكِنَّهَا حَقٌّ وَاجِبٌ الْأَدَاءِ يُؤَدِّيهِ كُلُّ إِنْسَانٍ عَلَى حَسَبِ مَا يَمْتَلِكُ وَلَيْسَ عَلَى حَسَبِ مَا يَرْغَبُ . . فالزكاة حَقٌّ يُؤَدَّى وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ بِالنَّصِّ فِي الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ مِثْلُ :

«وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْهُ تَبْذِيرًا» .

«وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وما آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّرَبُّوْهُ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرُبُّوْهُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْغِفُونَ» .

«إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ . كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ . وَبِالْأَشْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ . وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ» .
«إِلَّا الْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ . وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ . لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ» .

وَبَدِيهِ أَنْ الْحَقُوقَ يَجِبُ أَنْ تُؤَدَّى بِحَيْثُ يُشْرِفُ وَلِي الْأَمْرِ
أَوْ مَنْ يَخْتَارُهُ عَلَى حُسْنِ النِّيَّةِ وَضَمَانِ الْأَدَاءِ . وَلَقَدْ كَانَ سَيِّدُنَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَلَّى امْتِثَاءَ الزَّكَاةِ عَنْ طَرِيقِ
مَنْ يُعَيِّنُهُمْ مِنْ عُمَّالِهِ ، وَكَانَ يَذَلُّكَ يَقُومُ بِعَمَلِ رُئُوسِ الدُّوَلَةِ .
وَالْمُتَدَبِّرُ لِلآيَةِ الشَّرِيفَةِ الَّتِي حَدَّثَتْ مَصَارِفَ الزَّكَاةِ يَجِدُ أَنَّ مِنْ
بَيِّنَ مَنْ تُصَرَّفُ عَلَيْهِمْ أَمْوَالُ الزَّكَاةِ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا أَى الْجِبَاةِ
وَالْمُشْرِفِينَ عَلَيْهَا وَكُلٌّ مَنْ يَتَّصِلُ عَمَلُهُمْ بِجَمْعٍ أَوْ تَنْفِيذٍ أَوْ تَرْتِيبٍ
أُمُورِ الزَّكَاةِ وَذَلِكَ بِنَصِّ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ :

« إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ
قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ » .
وَكَذَلِكَ قَرَّرَتْ آيَاتُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَنَّ سَيِّدَنَا رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَلَّى بِنَفْسِهِ تَوْزِيْعَ الزَّكَاةِ لِيَأْ يَرَاهُ يَعُودُ
بِالنَّفْعِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَافِرَادٍ وَجَمَاعَاتٍ ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ النِّصِّ
الشَّرِيفِ :

« وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا
وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَعْطُونَ . وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ
اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا
إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ » .

وتقرر الآية الكريمة أَنَّ للنافقين كانوا يَسْخَطُونَ إذا لَمْ يُعْطُوا من الزكاة وَيَرْضَوْنَ إذا أُعْطُوا .

ومن الثابت أَنَّ أَكْثَرَ الَّذِينَ ارتدُّوا بَعْدَ وفاة سيدنا رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم إنما كَانَ أَرِيدَ أَدَمَ بامتناعِهِمْ عن إخراج الزكاة المقررة عليهم ، وإنَّ فيما أَمَرَ به سيدنا أبو بكر خليفة سيدنا رسول الله من قتالِهِمْ ما يؤكد أَنَّ من حق الدولة جبايتها وإرغام المستحقِّة عليهم عَلَى أدائها ، وذلك إن لم يُخْرِجْ صاحبُ المال زكاته وَيَقْمَ بتوزيعها عَلَى ما حدَّته الآية الشريفة مِنَ الَّذِينَ يجبُ توزيعُ ماله الزكاة عليهم .

ولا يمكنُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يتبيَّنَ بنفسِهِ حقَّ كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَوْجِبَتِ الآية الشريفة أَنْ تُؤَدَّى إِلَيْهِمُ الزكاة . . فالفقيرُ مثلاً . . أو المسكينُ . . كيف يتبيَّنُ الإنسانُ العاديُّ أَنَّهُ حقاً منهم وَأَنَّهُ لا يتصنَّعُ الفقرَ أو يتمثَّلُ الْمَسْكِنَةَ . . وكذلك كيف لِلإنسانِ أَنْ يعرفَ الغارمَ وهو مَنْ كَانَتْ دُبُونُهُ مِنَ النِّوعِ الَّذِي يَجْعَلُهُ مُسْتَحِقّاً لِلزَّكَاةِ . . وهكذا في باقى من أَوْجِبَتِ الآية الشريفة أداءَ الزكاة لَهُمْ . . وبذلك فإنَّ الدولة بِلَجهزتها العديدة أَقْتَرُ مِنَ الإنسانِ الْفَرْدِ عَلَى التعرفِ عَلَى الْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ وَتَسْتَطِيعُ

أَنْ نَحْدَدَ الْجِهَاتِ الَّتِي نُوَجِّهُ إِلَيْهَا أَشْهُمُ الزَّكَاةِ تَنْفِيذًا لِلآيَةِ الشَّرِيفَةِ

وبذلك فإنَّ الزَّكَاةَ بِحَسْنٍ أَنْ تُدْفَعَ إِلَى الدَّوْلَةِ مِمثْلَةً فِيهَا تَقْسِيمُهُ مِنْ مَوْسَّسَاتٍ خَاصَّةٍ بِأَمْوَالِ الزَّكَاةِ ؛ أَوْ تُؤَدَّى إِلَى جِهَةٍ تُشْرِفُ عَلَيْهَا الدَّوْلَةُ بِحَيْثُ تَخْتَصُّ كُلُّ مَحَافِظَةٍ بِزَكَاةِ أَفْرَادِهَا ، بَلْ كُلُّ قَرْيَةٍ وَكُلُّ بَلَدٍ ، وَيُمْكِنُ نَقْلُ مَا يَفِضُّ مِنْ بَلَدٍ إِلَى آخَرَ ، وَمِنْ مَحَافِظَةٍ إِلَى أُخْرَى . . طَبَقًا لِحَاجَةِ كُلِّ مَحَافِظَةٍ ، وَأَنْ تُشْرِفَ عَلَى هَذَا الْجِهَازِ بِأَكْمَلِهِ هَيْئَةٌ تَنْسِقُ وَتَعَاوُنُ وَتَنْفِذُ وَتَقُومُ بِجَبَايَةِ الزَّكَاةِ وَتُوزِعُهَا طَبَقًا لِمَا قَرَّرَهُ الْقَرَّانُ الْكَرِيمُ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ تَحْقِيقًا لِلنَّصِّ الْقَرَّانِيِّ الَّذِي يُوَكِّدُ حَقَّ الدَّوْلَةِ فِي جَبَايَةِ وَتُوزِيعِ الزَّكَاةِ ، كَمَا أَنَّ فِي ذَلِكَ زِيَادَةً فِي الْخَيْرِ وَدَقَّةً فِي التَّوْزِيعِ إِذْ أَنَّهُ بِزِيَادَةِ عَدَدِ النَّاسِ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ وَكَثْرَةِ انْشِغَالِهِمْ فِي أَعْمَالِهِمْ وَدَوَامِ انْتِقَالِهِمْ أَصْبَحَ مِنَ الْعَسِيرِ عَلَيْهِمُ الْوُقُوفُ عَلَى حَقِيقَةِ أَحْوَالِ غَيْرِهِمْ وَالتَّنَبُّهُ مِنْ أَحْقَابِهِمْ لِلْأَمْرِ الزَّكَاةِ ، كَمَا أَنَّ اسْتِثْمَارَ هَذِهِ الْأَمْوَالِ بَدَلًا مِنْ حِفْظِهَا لِحِينَ صَرَفِهَا يَزِيدُهَا وَيُنَمِّيْهَا فَيَعْمُ الْخَيْرُ . وَإِنْ قِيَامَ الصَّنَاعَاتِ وَغَيْرِهَا مِنَ الشُّعُونِ الْاِقْتِصَادِيَةِ لِيَعُودَ عَلَى الدَّوْلَةِ بِأَشْرَافِهَا بِكُلِّ الْخَيْرِ الَّذِي تَهْدَفُ إِلَيْهِ الزَّكَاةُ ، إِذْ أَنَّ فِي ذَلِكَ إِيجَادَ عَمَلٍ لِلْمُتَعَطِّلِينَ ،

وبدئى أن التعطل هو من أسباب الفقر إن لم يكن هو السبب
الرئيسى ، علاوة على أن ذلك إنما يزيد من قوة الدولة ويرفع
من شأنها ، فكأن الخير يعم على الفرد والمجتمع والدولة ،
ولقد استمر حال الدولة الإسلامية على ذلك ، إذ تقوم الدولة
بجباية الزكاة عن طريق عمالها الذين تعينهم الدولة ، فالقرآن
الكريم يأمر سيدنا رسول الله بجباية أموال الزكاة بالنص
الكريم :

«خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا» .

وبعد سيدنا رسول الله قام سيدنا أبو بكر بمتابعة جباية
أموال الزكاة عن طريق الدولة حيث أمر بقتال أهل الردة إذ
امتنع بعض الحجازيين عن دفع الزكاة ، وبدئى أن الامتناع
يشير إلى تدخل الدولة فى جباية الزكاة .

وخطبة سيدنا عمر رضى الله عنه عقب توليته إنما تؤكد
كذلك استمرار الدولة فى جباية أموال الزكاة ، فقد جاء فيها :
«وَلَكُمْ عَلَى أَنْ لَا أَجْتَبِي شَيْئًا مِنْ خَوَاجِكُمْ إِلَّا مِمَّا آفَاءَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ
إِلَّا مِنْ وَجْهِ» ، ولكم على إذا وقع فى يدي ألا يخرج مني إلا
فى حقّه . وهذا تأكيد قاطع وواضح وصريح على جباية الزكاة وصرها
بمعرفته . ودام الحال على ذلك حيث يقرر التاريخ أن عمر بن

عبد العزيز كان يرسلُ عمالَه لجبايةِ الزكاةِ وصرفِها ، وفي ذلك يقولُ يحيى بنُ سَعْدٍ : « بعثني عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ على صدقاتِ إفريقيةٍ فاقتَضَيْتُهَا وطلبتُ فقراءَ نُعْطِيهَا لَهُمْ فلم نجدُ بها فقيراً ولم نجدُ من يأخذُها منا ، فقد أغنى عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ الناسَ ، فاشتريتُ بها رقاباً فَأَعْتَقْتُهُمْ » .

والزكاةُ المفروضةُ على كلِّ مسلمٍ بحدودِها ، والتي من حقِّ الدولةِ جبايتها وصرفُها على المصارفِ التي حدَّدتها الآيةُ الشريفةُ الخاصةُ بمصارفِ الزكاةِ ، لا يُغْنِي أدائها عن أداءِ الضرائبِ المعتادةِ التي تحدِّدها الدولةُ للوفاءِ بجميعِ الخدماتِ التي تحتاجُها والتي تقومُ بها بالإتفاقِ على المرافقِ العامةِ .

فالدولةُ الإسلاميةُ كانتِ معجبي أموالاً من غيرِ الزكاةِ تكونُ بها مع الزكاةِ مواردها الماليةُ مثلَ الجزيةِ وخُمسِ الغنائمِ والفقى وغيرِها ، ولم تمنعْ جبايتها لها من جبايةِ الزكاةِ . . بل إنَّ الزكاةَ وقد فرضتْ في السنةِ الثانيةِ للهجرةِ عندما نشأتِ الدولةُ الإسلاميةُ الأولى في المدينةِ . . فإنَّ هناك موقفاً آخرَ للمالِ أمرَ به القرآنُ الكريمُ وفرضه الإسلامُ فرضاً على المسلمين قبلَ الزكاةِ بل منذُ بدايةِ بعثةِ سيدنا رسولِ الله صلى الله عليه وسلم بالإسلامِ ألا وهو الإنفاقُ في سبيلِ الله ، وهو فريضةٌ إلزاميةٌ في أصلها إذ

تجبُّ على كلِّ مسلم ، ولكنها اختيارية في نطاقها بترك للمسلم تحديد الحصة التي يقدمها من ماله في سبيل الله ، ولذلك فإن الآيات الشريفة تأمر بالإنفاق في سبيل الله وتجعلهُ أمراً واجباً وذلك في مثل النصِّ الكريم :

«وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَاتُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» .

«آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ» .

ويتبيَّن من الآيات الشريفة التي تُقرر جزاء الإنفاق في سبيل الله قدرُ هذا الإنفاق وخطورته والجزاء عليه والثواب به ، مثل الآيات الكريمة :

«مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» .

«الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ» .

وحتى تتأكد في ذهن المسلم خطورة لريضة الإنفاق في سبيل الله فإن القرآن الكريم قد صاوى بين الإنفاق في سبيل الله وواجب بذل النفس في سبيل الله ، بل في بعض الآيات

الشريفة ورَدَ الإنفاقَ في سبيلِ الله قَبْلَ بذْلِ النفسِ ، كمثلِ
الآياتِ الشريفةِ :

« وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ
إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » .

« لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ، فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ
بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى
وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا » .

وَلَقَدْ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
« إِنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ » ، ثُمَّ قَلَّ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى :

« لَيَحْمِلُنَّ الْبِزَّ أَنْ تَأْكُلُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ
وَلَكِنَّ الْبِزَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ
وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ
السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ » .

ولم يرَ إلاَّ الإنفاقَ والزَّكَاةَ في آيةٍ واحدةٍ يُعْطَرُ إلى اختلافِ كُلِّ
منهُمَا عن الآخرِ ، كما أَنَّ الفَضْلَ بَيْنَ الإنفاقِ والزَّكَاةِ بِالصَّلَاةِ
مَا يَكُنْ كَمِثْلِكَ عَلَى الاختلافِ بَيْنَهُمَا .

وَالْمُتَدَبِّرُ لِمَصَارِفِ الزَّكَاةِ وَمَصَارِفِ الْإِنْفَاقِ فِي آيَةِ الشَّرِيفَةِ
السَّابِقَةِ ، يَجِدُ أَنَّ آيَةَ الْإِنْفَاقِ قَدْ اسْتَبَدَّتْ فِي مَصَارِفِهَا الْعَامِلِينَ
عَلَى الْحَيَاةِ بَيْنَمَا حُدِّدَ لَهُمْ سَهْمٌ فِي الزَّكَاةِ مِمَّا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الزَّكَاةَ
تُجْبَى بِالدَّوْلَةِ بِحَصَّةٍ مُقَرَّرَةٍ وَأَنَّ الْإِنْفَاقَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا حَدَّ لَهُ
وَلَا تَحْلِيدَ لِلنَّصِيبِ وَيُقَدِّمُهُ الْقَرْدُ طَوَاعِيَةً لِلدَّوْلَةِ ، كَمَا أَنَّ الْمُؤَلَّفَةَ
قُلُوبُهُمْ وَالْعَارِمِينَ لَهُمْ مِنَ الزَّكَاةِ وَلَمْ يُقَرَّرْ لَهُمْ فِي الْإِنْفَاقِ شَيْءٌ ،
مِمَّا يُوَكِّدُ اخْتِلَافَ الْوُجْهَتَيْنِ ، وَأَنَّ الْإِنْفَاقَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّمَا هُوَ
أَمْرٌ قَدْ تَقَرَّرَ مَعَ الزَّكَاةِ .

وقد أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ الرَّأْيَ عَلَى أَنَّ الْإِنْفَاقَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ هُوَ
تَلْبِيَةُ حَاجَةِ الْمَجْتَمَعِ وَتَحْقِيقُ مَصَالِحِهِ ، فَحِفْظُ الْأَمْنِ وَإِقَامَةُ
الْمَشْرُوعَاتِ الصَّنَاعِيَةِ وَالِاِقْتِصَادِيَةِ وَرِعَايَةُ شُؤْنِ الْجَمَاعَاتِ
وَالْأَفْرَادِ ، كُلُّ ذَلِكَ تُطَالَبُ بِهِ الدَّوْلَةُ وَلَا يَدُّ لِمُوَاجَهَتِهِ مِنْ تَوْفِيرِ
الْمَالِ الْلازِمِ لِلْقِيَامِ بِهِ ، وَهَذَا يَنْتَدِرُجُ تَحْتَ بَابِ الْإِنْفَاقِ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ . . . كَمَا أَنَّ إِعْدَادَ عُدَّةِ الْحَرْبِ لِلْقِتَالِ فِي سَبِيلِ رَفْعِهِ
الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْحِفَاطِ عَلَيْهَا وَرَدُّ كَيْدِ الْكَائِدِينَ لَهَا ، وَاتِّخَاذُ
وَسَائِلِ نَشْرِ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَإِعْدَادِ الرَّأْيِ الْعَامِّ لِتَقْبَلِ مَا تَرَاهُ
الدَّوْلَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ ، وَالْمَعَاوَنَةُ فِي سَبِيلِ تَحْقِيقِهِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ
الْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَوَلَّى الْأَمْرَ بِاعْتِبَارِهِ الْمُسْتَوْثَلُ عَنِ الْمُجْتَمَعِ

الإسلامي له أن يطالب الأفراد بدفع مال الإنفاق في سبيل الله إذا ما تقاصر أحد عن الدفع ، أو زيادة الحصة لمولجته أعباء طارئة .. وبعد أن اتسعت رقعة المجتمع الإسلامي وقامت الأمة الإسلامية من عدة دُول . وزاد عدد الأفراد في كل دولة ، وتعددت مطالبهم وأصبحت كل دولة تضارع أكبر دولة شأنًا وتنافسها مركزًا ، كان لابد لولي الأمر من تحديد نسبة ما يدفع كل فرد للإنفاق في سبيل الله .. وه أن يرفع هذه النسبة إذا ما استشعر حاجة المجتمع إلى مزيد من الإنفاق لتحقيق صالحه .. وإذا ما تكلّمنا بِلُغَةِ العَصْرِ كَانَ مَوْرِدُ الإنفاق في سبيل الله هو ما تُسميه المجتمعات الحديثة بضرائب الدولة ، إذ تفرّضها لتحقيق الهدف من مال الإنفاق في سبيل الله .

وأما الزكاة فإن التأمّل في مصارفها يجدّها أقرب ما تكون إلى مال الشؤون الاجتماعية ، وبذلك فإن دفع الضرائب الحديثة لا يعنى الإنسان من ضرورة إخراج الزكاة ... وكذلك فإن إخراج الزكاة لا ينقص من قيمة الضرائب المستحقة ولا يقوم مقامها ... وعلى ذلك فإن للدولة أن تجبى الزكاة محدّدة كما تجبى الضرائب المقررة ، على أن تُنفق أموال الزكاة في مصارفها التي حددها القرآن الكريم في الآية الشريفة :

و إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا
وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَارِصِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ
السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ .

وتكرار مصرف (في سبيل الله) في كلِّ من الإنفاق والزكاة
لِإِذَا أَرَادَ بِهِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ مَوْرَدَهُ كَبِيرًا فَيَحْصُلَ عَلَى
نَحِيبٍ مِنَ الزَّكَاةِ علاوةً عَلَى الصَّرَائِبِ الْعَادِيَةِ ، وَذَلِكَ نَظَرًا لِمَا
يَشْمَلُهُ (في سبيل الله) من مَرَافِقِ الْمُجْتَمَعِ كُلِّهَا الدَّفَاعِيَّةِ
وَالِاِقْتِصَادِيَّةِ وَالِاجْتِمَاعِيَّةِ ، وَقَدْ يَأْتِي عَلَى الْمُجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيُّ الْوَقْتُ
الَّذِي تَشْتَدُّ فِيهِ حَاجَةُ مَرَافِقِهِ إِلَى أَكْثَرِ مِنَ الصَّرَائِبِ فَيَكُونُ سَهْمُ
الزَّكَاةِ مُعَاوَنًا لَهَا ، وَهَذَا مَا يَحْدُثُ خَالِيًا فِي مُخْتَلِفِ الْمُجْتَمَعَاتِ
الْإِسْلَامِيَّةِ ، إِذْ يَسْتَلْزِمُ أَمْرُ تَنْمِيَّتِهَا وَتَقْوِيَّتِهَا لِلزَّيْدِ مِنَ الْإِنْفَاقِ ،
وَإِذَا تَدَبَّرْنَا آيَةَ مَصَارِفِ الزَّكَاةِ وَجَدْنَا تَرْفِيحًا لِمَنْ أَوْجَبَ
الْإِسْلَامُ لَهُمْ نَحِيبًا مِنَ الزَّكَاةِ بِحَيْثُ يَتِمَامَتُكَ الْمُجْتَمَعُ الْإِسْلَامِيُّ
وَيَتَعَاطَفُ أَفْرَادُهُ وَتَبْزُولُ فِيهِ أَسْبَابُ الشَّقَاءِ وَتَمْتَنِعُ عَنْهُ عَوَامِلُ
الْفُرْقَةِ وَأَسْبَابُ الْبَغْضَاءِ

فَالصَّنْفُ الْأَوَّلُ الْمُسْتَحَقُّ لِلشَّهْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الزَّكَاةِ هُمُ الْفُقَرَاءُ .
وَقَدْ أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْفَقِيرَ هُوَ كُلُّ مَنْ لَا يَمْلِكُ بِضَابَةَ
الزَّكَاةِ أَوْ يَمْلِكُ أَقْلَ مِنْ كِفَايَةِ الْعَامِ .

والصنف الثاني هو المسكين ، وقد اختلفت الآراء في أيهما أسوأ حالاً : الفقير أو المسكين ؟ ... وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ : إِنَّ الْفَقِيرَ هُوَ الْمُحْتَاجُ الْمُتَعَفِّفُ وَالْمَسْكِينُ هُوَ السَّائِلُ . ويقول البعض : بَلَى إِنَّ الْفَقِيرَ هُوَ مَنْ فَقَرَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمَسْكِينُ مَنْ فَقَرَ أَهْلَ الْكِتَابِ ، مُسْتَنِدِينَ فِي ذَلِكَ إِلَى قَوْلِ سَيِّدِنَا عَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَمَا رَأَى ذِمِّيًّا مُسْنِئًا مُطْرُوحًا عَلَى بَابِ الْمَدِينَةِ فَأَجْرَى عَلَيْهِ عِطَاءً مُسْتَجِراً ، وَقَالَ هَذَا مِنْ ذَكَرْتَهُمُ الْآيَةُ الشَّرِيفَةُ : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ » . ويقول البعض : بَلَى إِنَّ الْمَسْكِينِ هُوَ مَنْ لَا يَمْلِكُ شَيْئاً ؛ وَقِيلَ : بَلَى هُوَ مَنْ أَفْقَدْتَهُ السَّنَّ أَوْ الرِّضْلَ مِنَ السَّيِّئِ وَالْعَمَلِ .

والصنف الثالث هو العاملون عليها ، أي الذين يجمعون الزكاة ويقومون برصدها ومتابعة المطالبة بها وتقسيمها وتوزيعها ، وبذلك حرص الإسلام على أن يقوم العامل على الزكاة بعمله نظير أجر حتى يجتهد في عمله ويخلص له ، وبهذا يتحقق الحافز المادي الذي يجعل العامل منصرفاً إلى عمله تماماً يؤديه على خير ما يكون الأداء فهو أجبر هذا العمل .

والصنف الرابع هو المؤلفات قلوبهم ، وهم زعماء هير فقراء يرى الإمام تأليفهم لمصلحة الإسلام أو تأليف قلوب تابعيهم

أَوْ ذَوِيهِمْ وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوَزَّعُ عَلَى بَعْضِ
الْعَرَبِ مِنْ هَذَا السَّهْمِ وَمِنَ الْغَنَائِمِ لِتَحْقِيقِ أَهْدَافٍ خَاصَّةٍ بِنَشْرِ
الدَّعْوَةِ أَوْ مُحَاوَلَةِ لَمْنَعِ أَذَى مُحْتَمَلٍ الْوُقُوعِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ . وَقَدْ
مُنِعُوا مِنَ الزَّكَاةِ فِي خِلَافَةِ الصُّدَيْقِ بِمَشُورَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِمَا
فِيهِمْ مِنْ أَنَّ حُكْمَ إعْطَائِهِمْ كَانَ مَوْفُوتًا بِحَاجَةِ الْإِسْلَامِ ، وَقَدْ
أَعَزَّ اللَّهُ الْإِسْلَامَ فَلَمْ تَبْقَ حَاجَةٌ إِلَى التَّأْلِيْفِ . وَيَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
أَنَّ حَقَّ الْإِمَامِ فِي التَّأْلِيْفِ بَاقٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، فَلَوْ رَأَى مَصْلَحَةً
فِي بَذْلِ بَعْضِ الزَّكَاةِ لِمَنْ يَتَأَلَّفُ قُلُوبَهُمْ لِمَصْلَحَةِ الْإِسْلَامِ جَازَ لَهُ
ذَلِكَ ، وَفِي عَصَرِنَا الْحَالِ يُمْكِنُ تَخْصِيصُ هَذَا النِّصَبِ مِنْ
الزَّكَاةِ لِتَحْقِيقِ الْهَدَفِ نَفْسِهِ فِي خِدْمَةِ الْقَضَايَا الْإِسْلَامِيَّةِ فِي
الْمُحِيطِ الدُّوْلِيِّ وَالْمُخَالَفَةِ عَنِ الْأَقْلِيَّاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي مُخْتَلَفِ الْبِلَادِ
الْأُخْرَى ، وَيَنْتَضِبُ تَحْتَ هَذَا الْبَنْدِ مَا يُنْشَرُ وَيُطْبَعُ مِنَ الرِّسَالِ
وَالْوَسَائِلِ الْآخَرَى الْخَاصَّةِ بِنَشْرِ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَمَا يَنْتُجُ عَنْ
ذَلِكَ مِنْ تَعْرِيفِ الْعَالَمِ بِالْإِسْلَامِ وَمُخَارَبَةِ الْإِلْحَادِ وَهُوَ أخطرُ
مَا يُمْكِنُ أَنْ يُصِيبَ الْبَشَرِيَّةَ فِي صَبِيحَتِهَا .

وَالْمَصْرُفُ الْخَامِسُ لِلزَّكَاةِ هُوَ تَحْرِيرُ الرِّقِيِّ ، أَيْ ذَلِكُ
الرَّقَابِ وَرَفْعُ مَسْتَوَاهُمْ مِنَ الْعُبُودِيَّةِ إِلَى التَّحْرِيرِ ، وَقَدْ انْتَهَى عَنْهُ
الرَّقْ ، وَبِذَلِكَ يُمْكِنُ تَوْجِيهُ هَذَا السَّهْمِ إِلَى مُخَارَبَةِ الْجَهْلِ عَنْهُ

طَرِيقِ تَبْسِيرِ الْعِلْمِ وَمُعَاوَنَةِ الْفُقَرَاءِ وَالْمُحْتَاجِينَ عَلَى مُوَاجَهَةِ
ضَرُورَاتِ التَّعْلِيمِ أَوْ مَا شَابَهُ ذَلِكَ .

وَالْمَصْرَفُ السَّادِسُ لِلزَّكَاةِ يُوجَّهُ إِلَى الْغَارِمِينَ وَهُمْ الَّذِينَ
هَلِيَهُمْ دَيُونٌ أَثْقَلَتْ كَاهِلَهُمْ وَلَا وَقَاءَ عِنْدَهُمْ يَسْتَطِيعُونَ بِهِ سَدَادَ
الدَّيُونِ ، وَيُشْتَرَطُ . أَلَّا يَكُونَ الدَّيْنُ قَدْ نَشَأَ عَنْ مَعْصِيَةٍ أَوْ بِسَبَبِ
مَفَاهَةٍ وَإِسْرَافٍ . وَقَدْ قَسَمَ الْفُقَهَاءُ الْغَارِمِينَ إِلَى قِسْمٍ يَسْتَنْدِينَ فِي
مَفَاهَةٍ وَيَدُونُ عَقْلٌ أَوْ حِكْمَةٌ ، وَهَذَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْغَارِمِينَ إِلَّا
إِذَا أَصْلَحَ نَفْسَهُ وَوَضَّحَتْ تَوْبَتُهُ ، وَقِسْمٍ آخَرَ اسْتَدَانَ لِقَضَاءِ
مَصَالِحِهِ الْخَاصَةِ وَلِظُرُوفٍ خَارِجَةٍ عَنْ إِرَادَتِهِ ، كَالتَّاجِرِ الَّذِي
اسْتَدَانَ نَتِيجَةَ تَقْلُبَاتِ السُّوقِ وَقَدْ عُرِفَ عَنْهُ الْجِدُّ وَالِاسْتِقَامَةُ ،
وَهَذَا يَسْتَدُّ بَاقِي دَيْنِهِ إِذَا اسْتَغْرَقَ الدَّيْنُ كُلَّ مَالِهِ وَبَقِيَ مِنَ الدَّيْنِ
مَا عَجَزَ عَنْ سَدَادِهِ وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ مَنْ اسْتَدَانَ لِمَصْلَحَةٍ عَامَةٍ أَرَادَ
بِهَا صَالِحَ الْمَجْتَمَعِ دُونَ صَالِحِ نَفْسِهِ ، وَهَذَا تَسْتَدُّ الزَّكَاةُ عَنْهُ
دَيْنُهُ لَوْ بَقِيَ لَهُ بَعْدَ السَّدَادِ مَالٌ خَاصٌّ .

وَالْمَصْرَفُ السَّابِعُ هُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَيَخْتَصُّ بِالنَّاحِيَةِ
الْعَسْكَرِيَّةِ وَالِدِفَاعِيَّةِ لِلدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، فَيُصْرَفُ مِنْهُ عَلَى الْمُحَارِبِينَ
وَالْمَرِاطِينَ وَكَافَةِ شُؤْنِ الْحَرْبِ . وَالِاسْتِعْدَادِ الْحَرْبِيِّ لِلدَّوْلَةِ وَكُلِّ

التحصينات التي تهدف إلى الدفاع عن الدولة وتأمين سلامة المسلمين وكل ما يحقق صالح المسلمين كافة ،

والمصرف الثامن هو ابن السبيل ، وهو من انقطع عن بلاده بالسفر بحيث لا يستطيع الوصول إلى ماله مهما كان غنياً ، وهو في غربته في حاجة إلى مال يُنفق منه على غذائه وكسائه ومبितه ومفره ، فالزكاة تحقق هذا المال .

والتأمل لمصارف الزكاة يرى أنَّ الزكاة مخصصة لا لسميه في عصرنا الحديث بالشؤون الاجتماعية وأعمال البر ، بحيث تشمل بخيرها كافة الفئات والأصناف التي تحتاج إلى هذا الخير ، علاوة على أنها تُعتبر أحد مصادر تمويل مشروع الدفاع عن الدولة وسلامتها وأمنها والحفاظ على قوتها ورقيها

من أهداف الزكاة

يُعتبرُ الفقرُ من أهم مشكلات العالم التي تُعاني منها الدولُ على اختلافِها . . ومنذُ القِدَمِ نضعُ كلَّ دولةٍ في مقدمةٍ ما تسعى لهُ محاربةُ الفقرِ . . فتحاولُ بِمُختلفِ الطرقِ تَصْصِيقَ رُفْعَتِهِ وتُخْفِيفَ حَدِّهِ والحدُّ من انتشارِهِ . . بل إن قيامَ الحروبِ في الماضي والحاضرِ لم يكنِ السببَ الرئيسيَّ لهُ إلا محاولاتُ التوسُّعِ الإقليميِّ وإضافةِ المواردِ الجديدةِ للدولةِ المعنويةِ لرفعِ مُستوى شعوبِها ومحاربةِ أسبابِ الفقرِ فيها .

والشعوبُ والأفرادُ شأنُها كذلك كشأنُ الدولِ تعاني من الفقرِ وتعتقدُ أنه أَمْوَأُ ما يَصِيبُ الإنسانَ في حَيَاتِهِ .. ولذلك فإنه لا همُّ للإنسانِ في أيِّ زمانٍ أو مكانٍ إلا تَأْمِينُ نفسه من الفقرِ واتخاذِ سبيلِ البَعْدِ عنه ، وهو في سبيلِ ذلك يلجأُ إلى مُختلفِ الطرقِ لحمايةِ نفسه ومن يَتَوَلَّى مِنَ الْفَقْرِ . فالعملُ الدائمُ والاجتهادُ فيه . . وبذلكُ الجُهدِ إلى أطولِ وقتٍ مُمكنٍ وبأكبرِ طاقةٍ مستطاعةٍ مِنَ الوسائلِ التي يلجأُ إليها الإنسانُ لزيادةِ دخلِهِ تَأْمِينًا له من الفقرِ . . ومحاولةِ ادخارِ جزءٍ من دخلِهِ وتنميةِ هذا القُدْرِ بِطريقةٍ أوبغیرها من ضمنِ سُبُلِ مكافحةِ الفقرِ وإعدادِ

العدة لمواجهة . . بل إن انحراف بعض الأفراد عن جادة الطريق .
وصواب العمل . . يكون غالباً ولا سبب له إلا الفقر . .

وتفشى الفقر بين الشعب . . وعدم وجود السبيل إلى
ما يحارب به فقره . . من إتاحة فرص العمل واتخاذ إجراءات
معالجة أسباب الفقر كأن وما زال وسيظل السبب الرئيسي
لقيام ثورات الشعوب . . وعمردما على مجتمعاتها . . ومحاربتها
للأغنياء . . أو على الأقل تفشى السلبية فيها . . وعدم تعاونها
مع الآخرين في الدولة .

وقد لجأت الدول إلى مختلف الأنظمة الاقتصادية ولا
هدف لها إلا محاربة الفقر ، وتوفير الحياة الكريمة الحرة
البعيدة عن الحاجة والعوز بشعوبها . . فاختارت بعض الدول
النظام الرأسمالي معتقدة أن الثراء المضاعف يصيب أصحاب
رؤوس الأموال ، يكون السبيل إلى إيجاد عمل للعمال ، وعن
طريق مضاعفة رأس المال يمكن توجيهه إلى استثمارات أخرى تتيح
عمالة إضافية . . ووجدت دول أخرى أن هذا النظام فيه احتكاك
واستغلال وأن الفرد الغني يستغل حاجة العمال فيستأجرهم
بأجور منخفضة مقابل . . وتزايد أرباح الفرد الغني وتضمحل قوة العامل
حتى إذا استهلك العامل قدراته على العمل . . وجد نفسه يتضور
جوعاً في الطرقات دون أن يكون قد تقرر له ما يؤدي عنه حاجة

الحياة ، وما يدفع عنه ذلّ الحاجة . . في الوقت الذي يكون
صاحبُ المال فيه قد نضاعفَ ماله . . والتقطَّ عمالاً جُدُداً
يستغلّهم في تنمية ثروته . . إلى أن يفقدوا القدرة على العمل . .
فيستبدلَ بهم غيرهم وهكذا . . يستغلّ المالُ . . وأصحابه . .
العمال ومن يعملون . . في جورٍ وظلم . . وبلاشفةٍ أو رحمةٍ
أو إنسانيةٍ . . فانجهت هذه الدول إلى نظامٍ اقتصاديٍّ مخالفٍ
هو الشيوعية وفيه تؤمَّم كلُّ وسائل الإنتاج ، وتندمُ الملكياتُ
الفرديةُ مقابلَ توفيرِ حاجة العمال وعدمِ استغلالهم .

وأوضحت التطبيقاتُ الفعليةُ أنَّ لكلِّ نظامٍ من هذينِ
عيوبه التي تؤثرُ تأثيراً مباشراً على الفرد وعلى المجتمع ، وظهرتُ
أنظمةٌ أخرى تحاولُ الاستفادة من نتائجِ التطبيقاتِ السابقةِ
لتنظيمِ الاقتصادية . . وكلُّ هذه النظمِ والمحاولاتِ إنما هي في
الأول لمحاربةِ الفقرِ وتيسيرِ العملِ للعاملين وتوفيرِ الحياةِ
الكرامةِ للأفراد وللدولة .

والنظامُ الاقتصاديُّ الإسلامي لا يمنعُ قيامَ الملكية الفردية ،
ولكنه يحاربُ الاستغلالَ ويحولُ دونَ طغيانِ رأيسِ المال ، ويهتمُّ
بالفقيرِ ويحولُ دونَ تفشيِ أسبابِ الفقرِ ، بل ويعالجها
ويبذلُ عنايةً خاصةً ورعايةً مطلقةً للمسكينِ ، فإن لكلِّ فردٍ

في الدولة حَقَّهُ عَلَيْهَا . . توفرُّ له الحياة وفُرْصَةُ العمل . . لما دامَ
قَدْ أَدَّى واجِبُهُ نَحْوَهَا بِالْعَمَلِ الْمَخْلُصِ الْأَمِينِ كَانَ لِرَأْمَا عَلَيْهَا أَنْ
هَرَعَاهُ شَيْخًا عَجُوزًا . . وَأَنْ تَسَاعِدَهُ عَاجِزًا . . وَأَنْ تَعَالِجَهُ
مَرِيضًا أَوْ ضَعِيفًا . . وَهَذِهِ هِيَ بَعْضُ أَهْدَافِ الْإِشْتِرَاكِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ
الَّتِي تُعْتَبَرُ الزَّكَاةُ إِحْدَى دَعَائِمِهَا . . وَلَقَدْ اعْتَرَفَ الْعُلَمَاءُ بِمَا
لِلنَّظَامِ الْإِسْلَامِيِّ مِنْ تَفَوُّقٍ وَبِأَفْضَلِيَّةِ الْإِشْتِرَاكِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى
كُلِّ النَّظْمِ الْاِقْتِسَادِيَّةِ الْأُخْرَى ، فيقولُ العلامةُ جِيب : « مازالَ
الْإِسْلَامُ يَحْفَظُ التَّوَاظُنَ بَيْنَ الْاِتِّجَاهَيْنِ الْمُتَغَالِبَيْنِ فِي دُنْيَا
الْعَالَمِ ، فَهُوَ يَسَاوِي وَبَوَائِمُ بَيْنَ الْإِشْتِرَاكِيَّةِ الْقَوْمِيَّةِ الْأُورُوبِيَّةِ ،
وَالْفِيسُوعِيَّةِ رُوسِيَا ، فَلَمْ يَهْوِ بِالْجَانِبِ الْاِقْتِسَادِيِّ مِنَ الْحَيَاةِ إِلَى
ذَلِكَ النِّطَاقِ الضَّيِيقِ الَّذِي أَصْبَحَ مِنْ مُمَيَّزَاتِ أُوْرُوبَا فِي الْوَقْتِ
الْحَالِيِّ وَالَّذِي هُوَ الْيَوْمَ مِنْ مُمَيَّزَاتِ رُوسِيَا أَيْضًا » .

ويقولُ ماسينيون : « إِنَّ لَدُنَى الْإِسْلَامِ مِنَ الْكِفَايَةِ مَا يَجْعَلُهُ
يَعْتَشِدُّ فِي تَحْقِيقِ فِكْرَةِ الْمَسَاوَاةِ ، وَذَلِكَ بِفَرْضِ زَكَاةٍ يَدْفَعُهَا
كُلُّ قَرْدٍ لِبَيْتِ الْمَالِ ، وَهُوَ يَنَاهِضُ عَمَلِيَّاتِ الْمُبَادَلَاتِ الَّتِي لَا ضَابِطَ
لَهَا ، وَحَبَسَ الثَّرَوَاتِ ، كَمَا يَنَاهِضُ الدِّيُونَ الرَّبَوِيَّةَ وَالضَّرَائِبَ
هِيَ الْمَبَاشِرَةُ الَّتِي تُفَرِّضُ عَلَى الْحَاجَاتِ الْأَوَّلِيَّةِ الضَّرُورِيَّةِ ، وَيَقِفُ
فِي نَفْسِ الْوَقْتِ إِلَى جَانِبِ الْمَلَكَِيَّةِ الْفَرْدِيَّةِ وَرَأْسِ الْمَالِ الْعَمَارِيِّ » .

ويُدا يحلّ الإسلام مرة أخرى مكاناً وموطاً يَبِينُ نَظَرِيَّاتِ الرأسمالية
البرجوازية ونظرياتِ البُلْشَفيَّةِ الشيوعية .

وهكذا فقد فرض الإسلام بالزكاة على كلِّ مسلمٍ لديه النصابُ
أن يُخرجَ من ماله أو زُرُوعِهِ أو حيواناتِهِ نسبةً محدودةً ومن هذه
النسبة يُخرجُ سهمٌ للفقراء وآخرٌ للمساكين والباقي يُوزَعُ على
مَنْ حَدَدَتْهُمُ آيَةُ مَصَارِفِ الزكاة . . ويمكنُ للفرد أن يقدمَ هذه
الأنصبة مباشرةً لمن يستحقُّونها ، ويستطيعُ أن يقدمها للدولة
لتنوبَ عنه في إخراجها لمستحقِّيها ، ويمكنهُ أن يُخرجَ للفقراء
والمساكين من أهلِهِ الذين لَاتَجِبَ عَلَيْهِ نفقتهم ومَنْ يجاورُونَهُ
ويقدمُ الباقي للدولة .

والمتدبرُ لوسائلِ مُحَارَبَةِ الفقرِ والحدِّ من انتشارِهِ يجدُ أن
لَيْسَ من بَيْنِهَا أن يُمنَحَ الفقيرُ بعضَ ما يَتَقَتَاتُ بِهِ . . إذْ أَر
كلَّ ما يناله الفقيرُ لابدَّ سَيَنْفِقُهُ عَلَى حَاجَاتِهِ وَتَظَلُّ أَسْبَابُ فَقْرِهِ
قائمةً . وبذلك يدخلُ الفقيرُ في حَلَقَةٍ مُفْرِغَةٍ . . يحصلُ حلُّ
نَفَقَتِهِ . . وتظلُّ أسبابُ فقرِهِ تلتهمُ كلَّ ما يحصلُ عليه ولا يتقدَّمُ
إِطْلَاقًا لِإِعْلَاجِ جَذَرِيِّ لِحَالَتِهِ . . ولعلَّ من أَهَمِّ أَسْبَابِ ذَلِكَ أَنَّ
يُمنَحَ القليلَ مما لا يستطيعُ معه القيامُ بعملٍ يحولُ دُونَ فقرِهِ
وبيديهِ أنه لا يمكنُ لإنسان أن يخرجَ زكاته فيقيمَ بها الفقيرَ

المشاريع الاقتصادية .. ولكن لو تقدم أهل قرية أو مدينة بنصيبهم المفروضين عليهم من الزكاة .. فيمكن أن نُقيم به مشروعاً يزيل أسباب فقر الفقراء ومن عائلته يتوسع المشروع ويظل قادراً على امتصاص المزيد من الفقراء ، وبذلك فإن الزكاة تحارب أسباب الفقر وتحول دون انتشاره علاوة على أنها تسد حاجة المحتاجين وتعالج مسكنة المساكين .

وتختلف الزكاة في عطائها للفقير عن كل عطاء آخر ، فإنها ليست هبة يعطيها الغني للفقير ، كما أنها ليست إحساناً بحيث تجرح نفس آخذها .. ولا يشعر معها مُعطيها أنه تميز على مستحقها ، فهي حق مقرر .. بنصيب مقرر . قد قرّضه الله سبحانه وتعالى .. فهي عبادة يؤديها ذافعها برغبة ومحبة .. وكذلك هي عبادة عندما يأخذها مستحقها ، فهو يشعر بأنها حق وقد قدمها له أخوه في الله .. وزميله في الإسلام .. فما أكثر ما يحمد الله على نعمة الإسلام . وما أطول ما يشكر به الله جلّ شأنه .. وبذلك يحافظ الإسلام على كرامة الفقير .. ويحول دون شعوره بالحاجة فلا يحس الفقير بالاعزالي عن ركب مجتمعه .. ولا يتخلّف عن باقي جماعته .. إنما يعاكذ من وحدة تضم كل أفراد دولته .. ومساواة في الاهتمام

والإسلام دينٌ يدعو إلى التوكل ، ولكنه لا يدعو إلى التواكل ، ويطلب الإنسان بالاعتماد على الله في كل أمره . . على أن يجاهد ما وصيه الجهد في الحياة . . فيجب على كل إنسان أن يتخذ كافة الإجراءات التي تجعله ناجحاً في حياته . . متقدماً في عمله . ممتازاً في كل شئونه . . وعلى أن يعتمد على الله ويحسن التوكل عليه ، وهكذا الشأن مع الدولة . . عليها أن تجاهد في سبيل رفعة شأنها والتقدم على غيرها من الدول حتى تحصل على مكانتها الممتازة بين دول العالم باعتبارها تتميز بدينها آخر الأديان وأكمل الرسالات وأتمها . . ومن أهم وسائل الجهاد تكوين رأي عام عالمي يكون في خدمة الدولة ، وتعريف العالم بأهمية قيام الأمة الإسلامية ، ومحاولة الحفاظ على خطوات تقدمية مستمرة تقوم بها الدولة . . ومن ضمن هله السبل اتخاذ الصحافة الأجنبية التي تعاون الرأي الإسلامي ، والإذاعات الصديقة ، ووسائل الإعلام المحايدة طريقاً لكسب جولات عالمية تحقق صالح المجتمع الإسلامي ، ولذلك فإن الزكاة قد حددت سهماً منها للمؤلفة قلوبهم ، وهم كل من يمكن استغلالهم لخدمة قضية إسلامية . . وترك القرآن الكريم أمره هله الفرية فتوحاً دون تحديد حتى يمكن للدولة الإسلامية أن تتوسع في

هذه الفئة بحيث تشمل كل فرد أو جماعة أو وسيلة تخدم الأمة الإسلامية .

وحتى تشعُر الدولة الإسلامية بالحرية وتحافظ عليها وتعمل جاهدة من أجلها ، فقد حرص الإسلام على حرية أفرادها . . فلا حرية للدولة إذا كان أفرادها أرقاء . . فلقد جاء الإسلام والرق نظام عالمي متعارف عليه . . وكان عدد الأحرار في العالم يقل كثيراً عن عدد الرقيق . . وكان هذا حال بلاد العرب حيث نزل الإسلام . . وكان لابد أن ينهي الإسلام مشكلة الرق . ؛ ولكن لأعن طريق الطفرة ، بل لابد أن يكون ذلك عن طريق الإجراءات والتنظيمات التي تمنع الطفرة وتحقق الهدف حتى يمتنع قيام هذه المشكلة مستقبلاً . . فحذ الإسلام من مصادر الرق ، وسد منافذه ، فحرّم السلب والنهب والإغارة . . وكذلك أن يعتبر الإنسان أخاه سلعة فيشتره ، وكانت هذه هي أهم مصادر الرقيق . . وفي نفس الوقت أطلق منافذ تحرير الرقيق وعدد مبررات عتقهم ووسائل تحريرهم ، وكان من أهم الأسباب التي عجلت بتصفيّة الرقيق في البلاد الإسلامية تحديق القرآن الكريم لهم من الزكاة لشراء الرقيق وعتقهم . . وتمت تصفية الرقيق فعلاً . . وما زال السهم الذي يحدده القرآن الكريم لعتق الرقبة

قائماً . . . فهل يمكن اعتبار تحرير الجاهل من جهله . مُرادفًا
لِعَتَقِ الرقبة . . فكل ما مِنْ شأنِهِ تيسيرُ العلم للفقراء . . بتوفير
النفقاتِ الإضافيةِ التي يتكلفتها الطالبُ مُقابلِ أدواتِهِ وكتبِهِ . .
من سُبُلِ تحريرِ الرقبةِ . .

ولتوطيدِ دعائمِ الأخوةِ المتينةِ بينَ أفرادِ المجتمعِ وتجاوُبِ
أفرادِهِ وتعاونِهِمْ بعضِهِمْ مع بعضٍ ، فقد طالبتِ الزكاةُ أن يشتركَ
المجتمعُ في سدادِ ديونِ مَنْ أجبرتهُ الظروفُ على الاستدانةِ ما لَمْ
يَكُنْ دَيْنُهُ بسببِ انحرافٍ أو فسادٍ . وليسَ كهذهِ من وسيلةٍ
يُشعرُ فيها المدينُ بأنه مَوْضِعُ الإكرامِ من مُجتمعِهِ . وموضعِ
الرعايةِ من أُمتهِ . . وأنه في رعايةِ الإسلامِ الذي طالبَ أفرادهُ
بالتجاوُبِ والتحابِّ والتعاطفِ والتسانُدِ . . وما أقوى مثلَ هذا
المجتمعِ الذي يتأخى فيه أفرادهُ إلى حدِّ الإسهامِ في سدادِ ديونِ
مَنْ يحتاجُ إلى ذلكِ .

والإسلامُ يدعُو إلى القوةِ دَعْوَتُهُ إلى السلامِ . . وحرصًا
معه عَلَى أن يكونَ السلامُ الَّذِي يَدْعُو إِلَيْهِ الإسلامُ . . هو السلامُ
الذي يستندُ إلى القوةِ . . وليسَ السلامُ الذي يستعجِلُهُ الضعيفُ
فلقد طالبَ القرآنُ الكريمُ بأن تَتَّخِذَ الدَّولَةُ الإسلاميةُ كُلَّ إعدادٍ
للقوةِ وكلِ استعدادٍ للقتالِ فيقولُ :

« وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطٍ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ
بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ
وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَظْلَمُونَ »
. . . ولذلك حَدَّدَ الإسلامُ علاوةً عَلَى مَا فَرَضَهُ مِنْ إِنْفَاقٍ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ .. سَهْمًا يُنْفَقُ عَلَى إِعْدَادِ الْقُوَّةِ .. الْقُوَّةِ الْمَادِيَةِ .. وَالِاِقْتِصَادِيَةِ ،
وَالسِّيَاسِيَةِ . . . وَالاجْتِمَاعِيَةِ . . . الَّتِي تَجْعَلُ الدَّوْلَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ دَوْلَةً
قَوِيَّةً . . . تَسْتَطِيعُ بِمَا لَدَيْهَا مِنْ أَشْبَابِ الْقُوَّةِ أَنْ تَفْرِضَ السَّلَامَ . . .
السَّلَامَ الَّذِي هُوَ شِعَارُ الْإِسْلَامِ . . . وَدَعْوَتُهُ . . . سَلَامُ الْأَقْرَبَاءِ . . .
لَا سَلَامَ الضَّعِيفَاءِ .

وَالْإِسْلَامُ هُوَ دِينُ الرَّحْمَةِ وَدِينُ الْإِنْسَانِيَّةِ .. وَلَيْسَ أَدَلُّ عَلَى
ذَلِكَ مِنْ أَنَّهُ يَحْدُدُ سَهْمًا مِنَ الزَّكَاةِ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ . فكلُّ مَنْ
انْقَطَعَتْ بِهِ سُبُلُ عَوْدَتِهِ إِلَى وَطَنِهِ فَاصْبَحَ بِذَلِكَ غَرِيبًا وَجَبَ عَلَيْهِ
الْمَجْتَمَعُ الْإِسْلَامِيُّ أَنْ يُوَفِّرَ لَهُ الْحَيَاةَ الْكَرِيمَةَ فِي إِقَامَتِهِ ، وَيَتَّيَجَّ
لَهُ مَا يَحْيِيهِ إِلَى وَطَنِهِ سَلَامًا كَرِيمًا ، وَهَذَا مُنْتَهَى مَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَهُ
عَلَيْهِ آيَةُ دَعْوَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ . .

وَتَهْلُفُ الزَّكَاةُ إِلَى تَوْفِيرِ الصَّحَةِ النَّفْسِيَّةِ لِلْإِنْسَانِ وَتَرْفَعُ مِنْ
مَعْنَوِيَّاتِهِ وَتَحَارِبُ فِيهِ آيَةَ بَاحِرَةٍ مِنْ بَوَادِرِ الْإِنْعِزَالِيَّةِ أَوْ الشُّعُورِ
بِالوَحْدَةِ إِذْ أَنَّ الْإِنْسَانَ وَهُوَ يُخْرِجُ بِنَفْسِهِ طَوَاعِيَةً وَاجْتِبَارًا بَعْضَ

مَالِهِ يُوَدَّى بِهِ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ عَلَيْهِ يَشْعُرُ بِأَنَّهُ يُسَهِّمُ فِي بِنَاءِ
 الْمَجْتَمَعِ وَيَعْمَلُ عَلَى إِسْعَادِ أَفْرَادِهِ وَأَنَّهُ ضِمْنُ عَوَامِلِ اسْتِقْرَارِ
 الْمَجْتَمَعِ ، وَأَنَّ هَذَا الْمَجْتَمَعَ يَسْتَفِيدُ مِنْ وَجُودِهِ . كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ
 فِي هَذَا الْمَجْتَمَعِ الْمُتَرَابِطِ الْمُتَحَابِّ يَطْمَئِنُّ بِالْوُجُوهِ الْبَاسِمَةِ الرَّاضِيَةِ
 مِنْ حَوْلِهِ ، فَلَا فَقِيرَ يَحْقُدُ عَلَيْهِ ، وَلَا مُسْكِينٍ يَشُورُ عَلَى وَضْعِهِ ،
 وَلَا مَحْتَاجَ لِعَوْنٍ فِي الْمَجْتَمَعِ يَشْعُرُ بِأَنَّ أَفْرَادَ الْمَجْتَمَعِ قَدْ تَخَلَّوْا
 عَنْهُ ، وَبِذَلِكَ يَشْعُرُ الْفَرْدُ الْمُوَدَّى لَزَكَاةِ مَالِهِ بِالْبَصْفَاءِ النَّفْسِيِّ
 وَالْإِطْمِئْنَانِ الْقَلْبِيِّ وَيَصْبِحُ عَصِيْبًا عَلَى الْقَلْقِ بَعِيدًا عَنِ الْاضْطِرَابِ
 وَأَسْبَابِهِ وَعَوَامِلِهِ ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الْعَالِمُ النَّفْسِيُّ دِرِزَر : « إِذَا
 هَاءَ الرَّجُلُ أَنْ يَسْتَخْلِصَ مِنَ الْحَيَاةِ الْمُتَعَةَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسَاهِمَ فِي
 لُجْثَابِ النِّفْعَةِ لِلْآخَرِينَ ، فَإِنَّ مُتَعَةَ الشَّخْصِ تَعْتَمِدُ عَلَى مُتَعَةِ
 الْآخَرِينَ ، وَمُتَعَةُ الْآخَرِينَ تَعْتَمِدُ عَلَى مُتَعَتِهِ » .

كَمَا أَنَّ الزَّكَاةَ تَحْرُرُ الْإِنْسَانَ مِنْ سَيِّطَرَةِ حُبِّ الْمَالِ عَلَى
 نَفْسِهِ ، تِلْكَ السَّيِّطَرَةُ الَّتِي تُوَدَّى بِالْإِنْسَانِ دَائِمًا إِلَى الْمَرَضِ بِلِ
 إِلَى الْإِنْتِحَارِ أَحْيَانًا ، إِذْ أَنَّ جَمْعَ الْمَالِ وَالْحِرْصَ عَلَيْهِ وَالبَخْلَ
 هُوَ السَّبِيلُ إِلَى سَيِّطَرَةِ حُبِّ الْمَالِ عَلَى الْإِنْسَانِ ، وَمِنْ طَرِيقِ
 لِمُحَارَبَةِ هَذِهِ السَّيِّطَرَةِ إِلَّا الْبَذْلُ وَالْجُودُ وَالْعَطَاءُ . . وَإِنَّ
 أَهْوَنَ مَظَاهِرِ سَيِّطَرَةِ الْمَالِ عَلَى الْإِنْسَانِ هُوَ تَخَلُّفُهُ عَنِ الْحَيَاةِ الْكَرِيمَةِ

بل إنها تكون السبب في أن يهمل الإنسان شؤون عائلته بل
 ودينه ، كما حدث لثعلبة بن حاطب إذ جاء إلى سيدنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقال : « ادع الله لي يا رسول الله أن يرزقني
 مالا » ، فقال عليه الصلاة والسلام : « ونحك يا ثعلبة ! قليل
 تؤدى شكره خير من كثير لا تطيقه » ، ثم عاد ثانية يطلب من
 رسول الله الدعاء بزيادة المال ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم :
 « أما ترضى أن تكون مثل نبي الله ؟ ! لو شئت أن تسير معي
 الجبال ذهباً لسارت » . فقال ثعلبة : « والذي بعثك بالحق
 لئن دعوت الله فرزقني مالا لأعطين كل ذي حق حقه » . فدعا
 له النبي صلى الله عليه وسلم ، فاتخذ غنماً فتمت حتى ضاقت
 حلبها المدينة ، وما إن كثر ماله حتى جعل يصلي الظهر والعصر
 في جماعة ويترك ما سواهما ، ثم نمت الغنم أكثر فترك الصلوات
 إلا الجمعة ، وماليت أن ترك الجمعة أيضا عند ما زاد نموها ،
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا ويح ثعلبة ! يا ويح
 ثعلبة ! يا ويح ثعلبة ! » ثم نزل قول الله سبحانه وتعالى :
 « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها » ، فأرسل
 صلى الله عليه وسلم من يطلب من ثعلبة الزكاة ، فقال ثعلبة :
 « ما هلو إلا أخت الجزية » . فلما عاد إلى الرسول قال صلى الله

عليه وسلم : « يَا وَثِيقُ ثَغْلِيَةِ ! » ، ثُمَّ نَزَلَتْ الْآيَاتُ الشَّرِيفَةُ :
 « وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ
 مِنَ الصَّالِحِينَ . فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ
 مُعْرِضُونَ . فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا
 اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْلِفُونَ . أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ
 سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ؟ » .

وحينما بلغت ثَغْلِيَّةَ عَادَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وَمَعَهُ الزَّكَاةُ ، فَقَالَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ مَنَعَنِي أَنْ أَقْبَلَ مِنْكَ » ،
 وَهَكَذَا لَحِقَ النَّبِيُّ بِالرَّفِيقِ الْأَعْلَى وَلَمْ يَقْبَلْهَا مِنْهُ . وَنَهَجَ الْخُلَفَاءُ
 أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ هَذِهِ السَّيْرَةَ ، وَمَاتَ ثَغْلِيَّةُ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ
 بَعْدَ أَنْ سَيَّرَ عَلَيْهِ حُبَّ الْمَالِ فَاِمْتَنَعَ عَنِ الصَّلَاةِ ، وَلَمْ يُخْرِجِ
 الزَّكَاةَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ اسْتَمَعَ إِلَى مَا نَزَلَ بِشَأْنِهِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ،
 وَلَمْ تُقِيلْ زَكَاتُهُ ، وَمَاتَ وَحِسَابُهُ يَعْلَمُ اللَّهُ بِهِ . .

وَيَقَرُّ عُلَمَاءُ الدِّرَاسَاتِ النَّفْسِيَّةِ أَنَّ الزَّكَاةَ وَسِيلَةٌ إيجابيةٌ
 لِتَحْصِينِ الْمَرْءِ ضَدَّ سَيِّطَرَةِ الْمَالِ وَحُبِّهِ ، إِذْ أَنَّهَا تَزِيدُ بَرِيادَةَ
 مَا عِنْدَ الْإِنْسَانِ مِنْ مَالِهِ ، فَيُظَلُّ بِذَلِكَ فِي مَأْمَرٍ عَلَى سَيِّئَاتِهِ
 الْإِنْسَانِيَّةِ عَلَى نَفْسِهِ خَالِصًا وَآبِلًا .

وقلة نصاب الزكاة تجعل الشعب بأغلبيته المطلقة مشتركا
 اشتراكا فعلياً وإيجابياً في الإسهام بنفقات المجتمع ، الأمر الذي
 ينشر الألفة والمحبة بين الناس ويجعل المجتمع متماسكاً بفراديه
 ويحرص بذلك كل فرد على كيان مجتمعه ويحافظ على مصالح
 بلده باعتباره مساهماً مساهمة جادة وعملية في قيام بناء بلده ،
 وتشير الدراسات الحديثة إلى أن تسلط فئة من الشعب
 على أموال الدولة وتداول هذا المال بين فئة منه . . إنما هو سبيل
 التخلف بما يسببه من تسلط فئة في القشائر الكثيرة وانعزال هذه
 القشائر ، وكلما ازدادت الفئة الغنية في غناها كلما ازدادت
 في قسوتها على باقي القشائر ، ولذلك حرص الإسلام حرصاً
 شديداً على تفتيت الثروات الكبيرة ومنع قيامها والحد من
 طغيانها والعمل على توزيع الثروات توزيعاً واسعاً ، فأمر الله
 سبحانه وتعالى رسوله الكريم أن يوزع ما يرزقه الله به توزيعاً شاملاً
 على أهل الله وعلى دعوته وللرسول وما يريد وعلى ذي القربى
 واليتامى والمساكين وأبناء السبيل ، حتى لا تستأثر بالمال فئة
 فيظل المال يدور بين الأغنياء فقط ، وذلك بنص الآية الشريفة :
 وما آفأه الله على رسوله من أهل القرى قل لله وللرسول ولذي
 القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل حتى لا يكون دولة

بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ، وَمَا آتَاكُمُ الرِّسُولُ فَخُذُوهُ وَمِمَّا كُنْهَ عَنْهُ
فَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ .

وكذلك حَرَصَ الإسلامُ على توزيعِ الإرثِ لِنَفْسِ الهدفِ
حتى لا يستأثرَ به فردٌ كما كَانَ مُتَّبَعًا فيكونَ ذلك سَبِيلَ قيامِ
طَبَقَةٍ من الأغنياء تُحَيِّسُ بَيْنَهُمُ الْأَمْوَالَ .

والزكاةُ تُعْتَبَرُ مِنْ أَمَمٍ وسائلِ تحقيقِ تداولِ المالِ بَيْنَ
أفرادِ المجتمعِ ، وتُحَدُّ مِنْ قيامِ طَبَقَةِ الْأَغْنِيَاءِ الَّذِينَ يَسْتَغْنُونَ
بِأَلِيهِمْ كُلَّ مَقْدَرَاتِ المجتمعِ وأفرادِهِ . فهي من أَمَمٍ عواملِ
توزيعِ الثروةِ وانتقالِها بَيْنَ أَيْدِي مختلفِ طبقاتِ الشعبِ ،
وهي كذلك سَبِيلُ قيامِ ثرواتٍ جديدةٍ تنشأُ من الزكاةِ
وتُزَفَّعُ بِذلك مِنْ فَخْرِ الْأَفْرَادِ المَحْدُودِ الدَّخْلِ ، وتُحَدُّ مِنْ
الفوارقِ الشاسعةِ الَّتِي قَدْ تَوَجَّدَتْ في المجتمعِ الَّتِي استغلَّ فِيهِ بعضُ
الأغنياءِ ثرواتِهِمْ . . فزَادَ ثَرَاؤُهُمْ . . وزَادَ فَقْرُ الْفُقَرَاءِ . وهنا
قد حُلَّ الزكاةُ كوسيلةٍ من وسائلِ ضَعْفِ هذهِ الفوارقِ وإذابتِهَا ،
إِذْ أَنَّ الْإِسْلَامَ دِينُ مُساوَاةٍ يَنْهَى عَنِ الطَّبَقِيَّةِ ويحاربُ الطائفيةَ .
ويقررُ أَنَّ الطبقاتِ بَيْنَ النَّاسِ إِنَّمَا سَبِيلُهَا الْإِيمَانُ وَالْعِلْمُ ولاغيرَ
ذلك ، فيقولُ اللَّهُ سبحانه وتعالى :

« يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ كَرَجَاتٍ » .

وتهدف الزكاة إلى غرس الأمانة المطلقة في نفوس الناس ،

فالإنسان يقدر بنفسه قدر زكاة ماله ولا حسيب عليه غير ضميره ..

ويخرجها من الصنف ولا رقيب عليه إلا الله . . . فإن شاء أخرج

أقل مما يجب . . . ومن أسوأ مما أنتج . . . ولكن إحساسه وإيمانه

بأن الله هو الرقيب عليه وأنه تركه يقدر ما يستحق عليه من

زكاة يجعله أميناً في التقدير . . . سخياً في الإنفاق . . . عادلاً . . .

مع نفسه ومع الناس . . . وتيسيراً على الإنسان في الأداء . . . نجد!

الزكاة تتميز عن كافة ضروب الأداء بموعدي أدائها ، فلو يجب

الإسلام الزكاة مرة كل عام ماعدا الثمار والزرع فموعد

زكاتها تمام نموها وهذا أفضل الأداء ، فإن وجوب الزكاة كل

يوم أو كل أسبوع أو كل شهر يضر برأس المال ولا بدفعها

الدافع عن سماح وتراض . . . كما أن وجوبها مرة واحدة في العمر

يضر بمن وجبت لهم الزكاة من المساكين ، فليس أعدل من

مواعيد الزكاة :

هذه بعض أهداف الزكاة إذ لا يمكن حصر كل أهدافها .

وتضيف الدراسات في كل يوم الجديد مما تستهدفه الزكاة

مَنْ خَيْرٌ لِلْفَرْدِ وَالْجَمَاعَةِ وَالْمَجْتَمِعِ وَالْدَوْلَةِ ، كَيْفَ لَا وَالزَّكَاةُ نِظَامٌ
وَضَعَهُ اللَّهُ مِسْحَانَهُ وَتَعَالَى وَارْتِضَاهُ لِعِبَادِهِ لِخَيْرِهِمْ فِي الدُّنْيَا ،
وَأَمَّا جِزَاءُ الزَّكَاةِ فِي الْآخِرَةِ فَقَدْ أَعَدَّ اللَّهُ لِمَنْ يُؤَدِّيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا . هـ
وَمَيِّكُونَ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ يَوْمَ لَا يَنْجُو إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ فَيَقُولُ الْمَوْلَى
عَزَّ مِنْ قَائِلٍ :

« وَرَحِمَتِي وَمِعْتِ كُلِّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ
الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ » .

وَيَضَافُ اللَّهُ مِسْحَانَهُ وَتَعَالَى أَجْرَ مَنْ يُقَدِّمُ الزَّكَاةَ ابْتِغَاءً
وَجْهِ اللَّهِ وَذَلِكَ بِالنَّصِّ الْكَرِيمِ :

« وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ »

هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُقَدِّمُونَ الزَّكَاةَ . . لِنَهْمٍ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ
وَلِنَهْمٍ هُمْ الْمُفْلِحُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَصَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ
الَّذِي يَقُولُ :

« الَّذِينَ يُعْمِلُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ
يُوقِنُونَ . أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » .

الثن ٧ قروش

Library Alexandria



0226562

| | | |
|--|--|-----------------------------|
| إحصاء في العدد | دار الشعب تصدر عن مؤسسة صحفية عربية | مطبوعات دار الشعب |
| الإدارة: ٩٢ شارع قصر العيني بالقاهرة - ٣١٨١٠ • مكتبة دار الشعب - د | | |
| الرقم ٢١٨٩-٢١٨٨-٢١٨٠ | الطابع: تم النشر في ١٤٤١ هـ / ٢٠٢٠ م | التوزيع: مكتبة دار الشعب |